مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 313، جنيف، 15-30 آذار/ مارس 2012

الوثيقة: GB.313/POL/8

قسم وضع السياسات
جزء التعاون التقني

POL

التاريخ: ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢
الأصل: إنكليزي

البند الثامن من جدول الأعمال

الآفاق الإقليمية بشأن التعاون التقني: إقليم أفريقيا

غرض الوثيقة

مجلس الإدارة مدعو في هذه الوثيقة إلى الطلب من المكتب أن يضع استراتيجية إقليمية لحشد الموارد من أجل تسريع تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، كما يدعو إليه الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر (انظر النقطة التي يتخذ قرار بشأنها في الفقرة ٢٩).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف الاستراتيجية والتنظيم والإدارة والدعم؛ النتيجة ١: استخدام جميع موارد منظمة العمل الدولية استخداماً فعالاً وناجعاً، تحت عنوان تعزيز التنظيم والإدارة والدعم، في إطار السياسة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

الانعكاسات السياسية: في حال اعتماد هذا البند، سيقوم المكتب بوضع استراتيجية محددة لحشد الموارد من أجل الإقليم الأفريقي.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: سيجري وضع استراتيجية لحشد الموارد من أجل الإقليم الأفريقي.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات والتعاون الإنمائي.

الوثائق ذات الصلة: لا توجد.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

موجز تنفيذي

هذه الوثيقة هي الأولى من سلسلة من عمليات الاستعراض بشأن التعاون التقني في الأقاليم. وتنظر الوثيقة في التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا خلال العقد الماضي، لاسيما الإنفاق ومعدلات توفير الخدمات المالية والنتائج المحققة والجهات المانحة الرئيسية في الإقليم والدور المتزايد في حشد الموارد المحلية. وفي ضوء استنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، تقترح الوثيقة تدابير استراتيجية لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥.[1]

أولاً - المقدمة

١. إنّ برامج ومشاريع التعاون التقني المنفذة بموارد من خارج الميزانية هي إحدى وسائل العمل الرئيسية لدعم الهيئات المكونة في تعزيز العمل اللائق في إقليم أفريقيا، ولإنفاذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. ويشكل التعاون التقني أيضاً وسيلة أساسية لترجمة القرارات المتخذة على المستوى العالمي، مثل الميثاق العالمي لفرص العمل وإعلان عام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، إلى واقع وطني وتحقيق النتائج المنشودة في البرامج القطرية للعمل اللائق.

٢. ومنذ عام ٢٠٠٢، تمت الموافقة على ما مجموعه ٥٦٠ برنامجاً ومشروعاً للتعاون التقني لإقليم أفريقيا، بميزانية إجمالية تبلغ ٥٤٥,٢ مليون دولار أمريكي. وقد استفادت جميع بلدان الإقليم عملياً من عمليات التدخل هذه. وابتداءً من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، تولت منظمة العمل الدولية إدارة ٢٠٥ مشاريع نشطة للتعاون التقني في إقليم أفريقيا. كما صُممت ونُفذت برامج ومشاريع مع الهيئات المكونة بموجب الأهداف الاستراتيجية الأربعة الواردة في البرنامج والميزانية لمنظمة العمل الدولية والمواضيع المشتركة بين القطاعات.

ثانياً - النتائج المحققة: بعض الأمثلة

٣. إنّ مجموعة مشاريع التعاون التقني المنفذة في أفريقيا واسعة، كما يظهر في منشور منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١١ بعنوان *نجاحات أفريقيا، الجزء الثالث: تحقيق حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق: قصص نجاح من أفريقيا*. ويقدم هذا المنشور جزءاً من العمل الشامل لمنظمة العمل الدولية لدعم الهيئات المكونة في أفريقيا في تحقيق برنامج العمل اللائق من خلال التعاون التقني.

٤. كما ساعدت منظمة العمل الدولية هيئاتها المكونة في أفريقيا بهدف إدماج العمالة اللائقة في السياسات الوطنية وتعزيز الاستخدام التشاركي والمنتج للموارد المحلية لصالح تنظيم المشاريع وتنمية المهارات، لاسيما بالنسبة إلى الشباب الأفريقي. وتشير الفقرات أدناه إلى بعض المشاريع والبرامج التي بيّنت بشكل خاص ممارسة جيدة أو ابتكاراً أو استدامة أو أثراً. وكان هناك قصص نجاح وممارسات جيدة في إطار جميع الأهداف الاستراتيجية. وكان هناك أيضاً تدخلات للتعاون التقني في جميع الأهداف الاستراتيجية، بينت الطبيعة المتلازمة والمترابطة والمتكافلة للمشاريع والبرامج.

٥. وأحد الأمثلة على ذلك هو البرنامج المشترك للأمم المتحدة بشأن خلق الثروات والعمالة والتمكين الاقتصادي في جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي ساعد بقيادة منظمة العمل الدولية في تعزيز الإطار السياسي الوطني لاستحداث فرص العمل من خلال دعم إدماج العمل اللائق في السياسات التي تستخدم مجموعة الأدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق، الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وإرساء إطار معلومات لسوق العمل وتحسين قدرات سلطات الحكومات المركزية والمحلية لاستخدام وإدارة التكنولوجيات القائمة على اليد العاملة. كما حسّن البرنامج الرفاه الاجتماعي للمجتمعات المحلية المستهدفة، لاسيما من خلال التركيز على الأنشطة المولدة للدخل والأمن الغذائي والتغذية. وفيما يتعلق بمعايير العمل، دعم البرنامج صياغة اللوائح بشأن التلمذة الصناعية وعمل الأطفال، والذي أصبح مهماً بالنظر إلى تنفيذ قانون الطفل،

[1] مكتب العمل الدولي: *استنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر: برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥*، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر، أديس أبابا، ٢٤-٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

٢٠٠٩. وكان من شأن ذلك أن سهّل الحوار بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال بشأن دور التنظيم الفعال في القضاء على عمل الأطفال وتحسين ظروف العمل بشكل عام.

٦. وهناك مثال آخر هو مشروع "عمل أفضل في ليسوتو"، وهو يسعى إلى تحسين فرص العمالة اللائقة في قطاع النسيج والألبسة، لاسيما لصالح الشابات، عن طريق استخدام نهج متكامل. والغرض من المشروع هو زيادة الامتثال لمعايير العمل الدولية من خلال: تعزيز احترام قانون العمل الوطني؛ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل عمال المصانع من خلال تحسين إجراءات السلامة والصحة المهنيتين على مستوى العمال؛ محاربة أثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل؛ تعزيز المنشآت المستدامة من خلال ربط مصانع النسيج والألبسة بالمشترين الدوليين؛ تقوية أواصر الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على مستوى المنشأة.

٧. ولم يؤد برنامج الاستثمار كثيف العمالة، الذي يشمل أكثر من ٢٠ بلداً في الإقليم، إلى استحداث فرص عمالة يعتد بها فحسب من خلال تطوير البنية التحتية، بل أفضى كذلك إلى اعتماد نُهج ابتكارية في بلدان مثل الكاميرون ومدغشقر وجنوب أفريقيا، حيث تم توسيع نطاق البرامج والارتقاء بها وتلقت مخصصات كبيرة من الموارد الوطنية، بما فيها خدمات المشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية. وعلى سبيل المثال، تم استحداث قرابة ٢٠٠٠٠٠ وظيفة[٢] في جنوب أفريقيا وحدها عام ٢٠١١، كان ٥٠ في المائة منها لصالح الشباب و٦٠ في المائة لصالح النساء. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت مدونة ثلاثية للممارسات الجيدة بشأن العمالة وظروف العمل من أجل برامج محددة للأشغال العامة. وتشكل النُهج كثيفة العمالة في الاستثمارات في البنية التحتية أساس "مسار النمو الجديد" على المستوى الوطني. وأنشأ رئيس جنوب أفريقيا لجنتين، إحداهما تعنى بالبنية التحتية، والأخرى بخلق فرص العمل، من أجل الارتقاء بتطبيق النُهج في البرامج الوطنية.

٨. وتشمل النُهج الابتكارية الأخرى المرفق التعاوني لأفريقيا (CoopAfrica)، الذي حسّن ظروف المعيشة والعمل لقرابة ٣٠٠٠٠٠ شخص من خلال تكوين التعاونيات في عشرة بلدان، ومرفق روح تنظيم المشاريع لدى الشباب، الذي يشكل مبادرة شبه إقليمية جديدة لشرق أفريقيا يمكن من خلالها للمنظمات التي يقودها الشباب أن تقترح منحاً وتحصل عليها لقاء أفكار ابتكارية لمشاريع بشأن طريقة خلق روح تنظيم المشاريع وفرص الأعمال. وقد وضع مرفق روح تنظيم المشاريع لدى الشباب إطاراً صارماً لقياس النتائج من أجل الإحاطة بأثر عمليات التدخل من حيث خلق فرص العمل وتوليد الدخل والحد من الفقر. وقامت عمليات التدخل المتكاملة الرامية إلى خلق العمالة وتعزيز الحصول على سبل العيش، بالمساهمة في المزيد من القدرة على التحمل والاستقرار غداة الأزمة، لاسيما في ليبيريا وسيراليون والصومال. وقد استهدفت المساواة بين الجنسين من خلال مشاريع التعاون التقني من قبيل مشروع تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين، وهو يوفر الدعم في مجال تنمية الأعمال إلى صاحبات المشاريع، بمن فيهنّ المعوقات، في شرق أفريقيا وجنوبها، ويساعد الحكومات ومقدمي الخدمات على إدماج المساواة بين الجنسين في منظماتهم. وقد استفاد أكثر من ٣٥٠٠٠ شخص في كافة أنحاء أفريقيا مباشرة من زيادة سبل الحصول على ما يناسب من خدمات الدعم المالية وغير المالية لقطاع الأعمال، وتقوية صوتهم وتمثيلهم في الرابطات وفي صنع السياسات العامة، بالإضافة إلى تحسن سبل الوصول إلى السوق وإنتاجية الشركات، نتيجة المشاركة في تدخلات منظمة العمل الدولية الهادفة إلى تطوير روح تنظيم المشاريع لدى المرأة.

٩. وكان من شأن التعاون التقني أن مكّن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال لمنظمة العمل الدولية من أن يحتل مكانة مرموقة في مكافحة عمل الأطفال في ٤٣ بلداً أفريقياً، وضع ٢٩ بلداً منها خطط عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال. وقد دعم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في كافة أرجاء الإقليم عمليات التقييم الوطنية لعمل الأطفال ووضع القوانين والسياسات والتدابير والخدمات من أجل معالجة مسألة عمل الأطفال بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك في قطاعات محددة مثل الزراعة والتعدين وصيد الأسماك والعمل المنزلي. كما ضمن الدعم المقدم من خلال التعاون التقني مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية، مثلاً في الرأس الأخضر حيث تم وضع مخطط معاشات واسع النطاق ولا يقوم على الاشتراكات لصالح المسنين؛ وفي موزامبيق حيث أفضى الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية إلى اعتماد استراتيجية وطنية للضمان الاجتماعي الأساسي وتشريعات لاحقة؛ وفي جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا حيث أدرجت منظمة العمل الدولية الأدوات وعززت القدرة الوطنية على رصد وتخطيط النُظم الوطنية للضمان الاجتماعي. كما دعم برنامج التعاون التقني بشأن استراتيجيات وأدوات مكافحة

[٢] تتمثل نتائج العمالة فيما يشار إليه عموماً بالوظائف المتكافئة بدوام كامل. وهي أساساً أيام العمل المبلغ عنها مقسومة على ٢٣٠، لاحتساب سنوات العمل المعادلة لها.

الاستبعاد الاجتماعي والفقر، من بين برامج أخرى، مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي في بلدان كثيرة أخرى. وفي مختلف أرجاء الإقليم، دعمت منظمة العمل الدولية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز في مكان العمل، بما في ذلك وضع إطار وطني في زمبابوي من أجل إرشاد وضع وتنفيذ سياسة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في القطاع الخاص.

١٠. وجرى تنفيذ برنامج تشجيع الحوار الاجتماعي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية في ١٦ بلداً، ونجح في تعزيز استخدام المعارف والمهارات من حيث الحوار الاجتماعي لمنع النزاعات وإدارتها في مكان العمل وتقديم المساعدة في إنشاء وإرساء مؤسسات الحوار الاجتماعي. كما ساهم برنامج دعم تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بالإضافة إلى مشاريع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التي تغطي غرب أفريقيا، مساهمة مباشرة في التصديق على معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وتشمل الأمثلة التصديق على اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) في الرأس الأخضر وكوت ديفوار وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وسيراليون؛ التصديق على اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) واتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) والاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ في موريتانيا؛ التصديق على اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) والاتفاقية رقم ١٣٨ في نيجيريا. وبدعمٍ من برنامج دعم تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، تقوم السلطات القضائية وإدارات تفتيش العمل في البلدان المستهدفة أكثر فأكثر بإرساء حججها وإسناد قراراتها إلى نصوص اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدق عليها. وعلى سبيل المثال، قام القضاة في بنن وبوركينا فاسو والكاميرون ومدغشقر بإصدار قراراتهم استناداً إلى معايير العمل الدولية.

١١. وعلى غرار ذلك، أسهم مشروع تقوية علاقات العمل في شرق أفريقيا مساهمات مهمة في الإجراءات السياسية الرامية إلى التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومراجعة قوانين العمل في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. بالإضافة إلى ذلك، عززت مشاريع مشابهة في أفريقيا الجنوبية المفاوضة الجماعية والآليات البديلة لتسوية النزاعات وسهّلت استعراض قوانين العمل في ملاوي وزامبيا.

ثالثاً - الموافقات ومعدلات التنفيذ للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١

١٢. يحدد الجدول ١ مجموع عدد الموافقات ومعدلات التنفيذ فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التعاون التقني من خارج الميزانية، المنفذة في إقليم أفريقيا من عام ٢٠٠٢ ولغاية عام ٢٠١١. وكما يمكن ملاحظته، تحسنت معدلات التنفيذ بالنسبة إلى التعاون التقني بشكل ملحوظ عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ لتبلغ أكثر من ٧٧ في المائة عام ٢٠١٠. وبالتالي، تجاوزت معدلات التنفيذ الحد البالغ ٧٥ في المائة، الذي اعتمده مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وتحقق ذلك من خلال الجهود المعززة التي تبذلها المكاتب الميدانية في الإقليم، بتنسيق مع المكتب الإقليمي لأفريقيا، من أجل زيادة الانتباه إلى التنفيذ، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرة المكاتب الميدانية فيما يتعلق بالرصد والتقييم. وتم تعيين موظفين كبار مسؤولين عن التنفيذ والرصد والتقييم في المكتب الإقليمي، وتعيين موظفين مسؤولين عن الرصد والتقييم وموظفي اتصال في المكاتب الميدانية. ويستتير تصميم المشاريع والبرامج الجديدة، بما في ذلك طرائق تدخلاتها، بشكل متزايد من نتائج عمليات التقييم. ومن بين الأمثلة على ذلك، الاتفاق البرنامجي الذي جرى توقيعه مؤخراً بين هيئة المساعدة الأيرلندية ومنظمة العمل الدولية.

الجدول ١: الموافقات ومعدلات التنفيذ في إطار التعاون التقني من خارج الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ لا تشمل الحساب التكميلي للميزانية العادية)

أفريقيا	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011*
الموافقات	31 225	33 586	42 103	44 714	59 810	32 047	101 595	88 842	60 831	50 450
معدلات التنفيذ (٪)	56.8	64.4	59.9	69.5	55.4	57.2	66.8	67.6	77.0	73.0

* بيانات أولية.

١٣. تشير البيانات الأولية لعام ٢٠١١ إلى تراجع بسيط في الموافقات وفي معدلات التنفيذ في التعاون التقني من خارج الميزانية. ويعكس التراجع في الموافقات اتجاهاً عالمياً نحو تضييق عام لميزانيات المساعدة لدى

الهيئات المانحة، وبشكل أكثر وضوحاً بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، فإنه يعكس الأولوية المتزايدة التي تمنحها الجهات المانحة للمساهمات في الحساب التكميلي للميزانية العادية. ولا بد من أن يعزى التراجع في التنفيذ إلى أحداث تؤثر مؤقتاً على القدرة التشغيلية لبعض المكاتب الميدانية، بما في ذلك الأحداث التي شهدها مؤخراً شمال أفريقيا. ويجري اتخاذ تدابير لعام ٢٠١٢ من أجل التصدي للتراجع الذي شهدته الموافقات ومعدلات التنفيذ في التعاون التقني من خارج الميزانية. وتشمل هذه التدابير تعزيز قدرة الموظفين والهيئات المكونة فيما يتعلق بحشد الموارد المحلية وتقوية القدرة البرنامجية والإدارية والمالية التي تتمتع بها المكاتب الميدانية، بغية تنفيذ المشاريع والبرامج الحالية والجديدة على نحو فعال.

١٤. وما فتئ تمويل المشاريع والبرامج ذات الصلة بالعمالة يتزايد منذ عام ٢٠٠٢. واتبع تمويل العمل المرتبط بالمعايير النمط نفسه حتى عام ٢٠٠٨. وانخفض في عام ٢٠٠٩ ثم عاد ليزداد منذ ذلك الحين. وكان هناك منحنى مماثل فيما يتعلق بالعمل المرتبط بالحماية الاجتماعية. ويبيّن الجدول ٢ مستويات التمويل التي جذبتها الأهداف الاستراتيجية في الإقليم الأفريقي. ويرد في الملحق الثاني توزيع أكثر تفصيلاً للنتائج الممولة تحت كل هدف من الأهداف الاستراتيجية.

الجدول ٢: المصروفات في موارد التعاون التقني من خارج الميزانية بحسب الهدف الاستراتيجي/ النتيجة الاستراتيجية في أفريقيا، للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (باستثناء المصروفات الإدارية)

الهدف الاستراتيجي/ السنة	المعايير	العمالة	الحماية الاجتماعية	الحوار الاجتماعي	أهداف أخرى	المجموع
2002	5 345	12 933	2 087	3 050	821	24 237
2003	7 400	13 161	2 052	3 673	575	26 862
2004	9 425	10 828	2 507	4 154	1 489	28 404
2005	15 014	13 684	3 396	3 521	1 230	36 845
2006	17 058	14 059	3 327	2 483	955	37 881
2007	17 386	18 604	4 297	2 946	89	43 321
2008	20 241	20 188	5 726	2 489	1 926	50 571
2009	14 631	23 298	7 818	2 838	4 096	52 682
2010	15 217	33 158	4 485	1 818	4 980	59 658
2011*	15 238	30 827	5 098	677	2 568	54 408

* بيانات أولية.

١٥. وكان إقليم أفريقيا وإقليم آسيا والمحيط الهادئ من أكبر المستفيدين من التمويل من خارج الميزانية خلال العقد المنصرم. وترد في الجدول ٣ بيانات مقارنة عن كل إقليم.

الجدول ٣: مصروفات مقارنة في إطار التعاون التقني من خارج الميزانية بحسب الإقليم، للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (باستثناء المصروفات الإدارية)

الإقليم	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011*
أفريقيا	24 237	26 862	28 404	36 845	37 881	43 321	50 571	52 682	59 658	54 408
الأمريكتان	17 664	20 312	25 037	25 502	22 410	20 827	24 849	20 647	29 747	28 486
آسيا	24 967	26 707	31 928	45 497	52 082	52 635	49 534	51 101	57 574	57 970
أوروبا	6 957	7 808	6 917	10 340	11 727	12 195	9 522	11 420	10 424	8 107
الدول العربية	1 919	1 613	1 496	2 076	2 436	2 760	5 672	6 614	8 871	7 650
المستوى العالمي	–	–	211	160	2 977	9 811	12 936	26 777	52 158	46 175
المستوى الأقاليمي	31 793	36 378	35 252	33 980	31 919	27 745	31 681	24 268	1 844	1 431
المجموع	107 537	119 681	129 246	154 400	161 432	169 294	184 765	193 509	220 275	204 227

* بيانات أولية.

١٦. وكانت الولايات المتحدة من أكبر الجهات المانحة للإقليم الأفريقي (انظر الجدول ٤). وعلى غرار ما حصل في أقاليم أخرى، ما فتئت الأموال الموجهة من خلال منظومة الأمم المتحدة تلعب دوراً متزايد الأهمية، مما جعل منظومة الأمم المتحدة أكبر ثاني جهة مانحة للإقليم خلال العقد الماضي. كما تشكل صناديق الائتمان المباشرة، التي تقوم البلدان من خلالها بتمويل نشاط منظمة العمل الدولية مباشرة، والتي تنشأ في الغالب باستخدام القروض المصرفية أو المنح المعدة للتنمية، مصدراً مهماً للدعم.

الجدول ٤: الجهات المانحة الأساسية في منظمة العمل الدولية من أجل أفريقيا للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١
(الموافقات في التعاون التقني من خارج الميزانية بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011*	المجموع 2002–11*
الولايات المتحدة	11 782	16 644	19 748	9 971	7 770	6 350	14 181	19 612	16 558	7 032	129 648
منظومة الأمم المتحدة	4 271	1 262	2 000	1 592	612	418	13 771	10 917	13 268	17 583	65 695
الدانمرك	885	442	2 875	57	4 173	–	4 130	41 534	–	–	54 096
صناديق الائتمان المباشرة	268	486	4 646	1 510	6 014	5 535	13 509	8 398	7 320	2 610	50 296
النرويج	1 749	262	3 019	5 850	2 455	1 414	11 747	39	2 992	–	29 527
فرنسا	2 640	576	4 322	751	14 331	1 918	–	75	4 574	–	29 188
السويد	2 792	1 995	–	9 320	1 619	2 222	3 207	–	6 354	–	27 510
المملكة المتحدة	1 548	187	–	2 449	6 261	2 910	7 839	–	–	115	21 310
المفوضية الأوروبية	–	3 755	2 173	6 389	257	–	1 566	–	–	5 007	19 146
كندا	–	530	1 147	18	–	2 306	–	–	–	10 454	14 455
بلجيكا	402	418	685	2 074	635	1 108	9 065	–	–	–	14 386
هولندا	2 805	90	–	–	10 478	79	–	–	–	–	13 451
منطقة الفلاندرز	64	173	366	222	605	600	1 500	2 416	6 024	840	12 810
اسبانيا	–	–	–	670	–	588	5 992	2 654	1 455	–	11 359
جهات فاعلة غير حكومية	53	1 578	61	150	2 642	265	370	1 574	410	3 631	10 733
لكسمبرغ	–	–	–	1 150	130	3 231	5 190	–	394	10	10 105
جهات أخرى**	1 965	5 186	1 061	2 543	1 828	3 105	9 527	1 624	1 481	3 168	31 487
المجموع	31 225	33 586	42 103	44 714	59 810	32 047	101 595	88 842	60 831	50 450	545 203

* بيانات أولية.
** تشمل عبارة "جهات أخرى" المساهمات الواردة من المصارف والجهات المانحة متعددة الأطراف والبرازيل وفنلندا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا، حيث لا يتجاوز المجموع للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي.

١٧. واستفاد كل بلد في الإقليم تقريباً من التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية خلال العشر سنوات الأخيرة (انظر الملحق الأول). غير أنّ مستويات التمويل تتفاوت. وفي حين تختلف الأولويات والاحتياجات بين البلدان، من الواضح أنّ الجهات المانحة تولي اهتماماً أكبر إلى بلدان بعينها أكثر من غيرها. ومن الجلي أنّ الحضور الميداني لمنظمة العمل الدولية ميزة للمشاركة في حشد الموارد المحلية، كما تظهره جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر. بيد أنه جمعت مبالغ كبيرة من الأموال أيضاً لمشاريع وبرامج في بلدان من قبيل غانا وكينيا والصومال حيث منظمة العمل الدولية غير مقيمة. وقد تحقق ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة، وتقديم مقترحات المشاريع والمشاركة النشطة لموظفي منظمة العمل الدولية من كل من فريق الدعم التقني للعمل اللائق والمكتب القطري.

رابعاً - الاتجاهات في حشد الموارد

١٨. جرت العادة أن يفوق مقدار الموارد التي تحشدها منظمة العمل الدولية من خارج الميزانية على المستوى المركزي، من خلال اتفاقات شراكة طويلة الأمد واتصالات مع عواصم الجهات المانحة، الموارد التي تحشدها المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية على المستوى المحلي في أفريقيا. وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، تم حشد ما متوسطه ٣٢ في المائة من الموارد من خارج الميزانية على المستوى المحلي في أفريقيا، في حين تم حشد ما تبقى من ذلك على المستوى المركزي. بيد أن الأرقام المستمدة من عام ٢٠١١ تبيّن أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من الموارد لإقليم أفريقيا، قد تم حشده محلياً مقابل ٢٠ في المائة على المستوى المركزي.

١٩. وقد ساهم عاملان في هذا التطور الذي يعتد به. أولاً، بذل المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكاتب الميدانية جهوداً متضافرة للمشاركة بصورة أنشط في حشد الموارد المحلية، لا سيما مع الهيئات المانحة التي باتت هيئة التمويل التابعة لها لامركزية، مثل المفوضية الأوروبية والبنك الدولي. وشملت هذه الجهود بناء قدرات الموظفين المعنيين بحشد الموارد على مستوى الإقليم، وتعيين موظف كبير مسؤول عن البرنامج وحشد الموارد على مستوى المكتب الإقليمي، وإنشاء شبكة من نقاط الاتصال المعنية بحشد الموارد على مستوى المكاتب القطرية. وقد أدت زيادة التفاعل بين منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة مع مجتمع الهيئات المانحة على المستوى القطري، إلى موافقات جديدة على مشاريع رئيسية تتسق بشكل وثيق مع البرامج القطرية للعمل اللائق على المستوى الوطني. ثانياً، انتقل قسم كبير من الأموال التي تحشد مركزياً إلى دعم الحساب التكميلي للميزانية العادية، وهو أمر لا يتجلى في الجداول الواردة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تجديد بعض اتفاقات الشراكة المركزية بين منظمة العمل الدولية والهيئات المانحة.

٢٠. وتمشياً مع مبادئ تعزيز المزيد من الملكية الوطنية لعمليات التنمية، كما وصفه إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة وأعاد تأكيده المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المساعدة، المعقود في بوسان، كوريا الجنوبية، من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، تواصل منظمة العمل الدولية تشجيع تعزيز مشاركة وقيادة الهيئات المكونة الوطنية في تصميم البرامج القطرية للعمل اللائق وتنفيذها في الإقليم، وضمان اتساق هذه البرامج مع الأطر الإنمائية الوطنية. ومن شأن زيادة تأييد البرامج القطرية للعمل اللائق على أعلى مستوى من مستويات صنع السياسات[٣] في الدول الأعضاء في الإقليم، أن يسهّل حشد الموارد المحلية من أجل تحقيق أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق.

٢١. وترتبط بهذه المسألة الجهود المبذولة على المستوى القطري من أجل ضم الهيئات المكونة إلى المشاورات مع الهيئات المانحة والجهود المبذولة لحشد الموارد، مثلاً من خلال إنشاء فرق عمل ثلاثية لحشد الموارد في إطار اللجان المعنية بتوجيه البرامج القطرية للعمل اللائق وتنفيذها. وقدمت منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة على المستويين شبه الإقليمي والوطني، التدريب وبناء القدرات بشأن حشد الموارد؛ كما تدعم منظمة العمل الدولية تصميم وثائق المشاريع بالشراكة مع الهيئات المكونة. والمشاركة الوثيقة للهيئات المكونة أساسية في حشد الموارد في البلدان التي ليست منظمة العمل الدولية وكالة مقيمة فيها.

خامساً - نظرة استشرافية للمستقبل

٢٢. قام الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، الذي انعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، بتقييم ما جرى تحقيقه حتى اليوم في إطار برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. وفي حين سلّم الاجتماع بالتقدم المحرز في العديد من المجالات، اعترف أيضاً بأنّ الإقليم متأخر عن ركب الأقاليم الأخرى. ومن بين المجالات التي حظيت بالأولوية بغية تسريع تحقيق برنامج العمل اللائق في أفريقيا، ما يلي: عمالة الشباب؛ تنفيذ معايير العمل الدولية؛ الاستثمار في المهارات والمنشآت المستدامة؛ العمالة الريفية؛ الخروج من السمة غير المنظمة؛ تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين؛ تعزيز الدور الرئيسي للهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي؛ أهمية تزويد العمال بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من خلال "أرضية للحماية الاجتماعية".

[٣] بعد اعتماد الهيئات المكونة الثلاثية البرامج القطرية للعمل اللائق، يجري الآن تأييدها أكثر فأكثر على أعلى مستوى سياسي. وهذه هي الحال، مثلاً، في بلدان من قبيل بنن، الرأس الأخضر، جزر القمر، سيشل، سوازيلند، توغو.

٢٣. كما ذكّر الاجتماع بأهمية البرامج القطرية للعمل اللائق من أجل تحقيق برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. وسوف تظل تدخلات التعاون التقني متسقة على نحو وثيق مع أولويات ونتائج البرامج القطرية للعمل اللائق، لدعم الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر.

٢٤. وفي هذا الصدد، فإنّ التحديات الأساسية التي تواجه الإقليم الأفريقي سوف تشمل تأمين الموارد الملائمة لتلبية أولويات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، لاسيما من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق، في سياق تضييق الميزانيات المتعلقة بالمساعدات وتوفير توازن أفضل من حيث توزيع موارد التعاون التقني حتى تتمكن جميع البلدان والبرامج القطرية للعمل اللائق ونتائج البرنامج والميزانية من الاستفادة من التعاون التقني. كما سيشمل ذلك المزيد من الجهود المبذولة لبناء قدرات الهيئات المكونة، من أجل ضمان الفعالية والنجاعة في تقديم الخدمات وزيادة تأثير التدخلات واستدامتها إلى الحد الأمثل.

٢٥. وبغية التصدي لهذه التحديات، سيستمر المكتب في بذل الجهود لحشد الموارد المحلية لدعم أولويات ونتائج البرامج القطرية للعمل اللائق. وفي حين يظل الدعم المقدم إلى المشاريع الفردية مهماً، سيتشارك المكتب مع الهيئات المانحة لاستكشاف التمويل من أجل برامج أوسع نطاقاً، بما في ذلك تمويل البرامج القطرية للعمل اللائق برمتها لاستكمال المخصصات المحلية لتحقيق هذه البرامج تحقيقاً ناجعاً. ومن شأن ذلك أن يسهّل استجابة متكاملة حقاً لتنفيذ برنامج العمل اللائق على المستوى القطري. كما ستُبذل الجهود لضمان تمويل التعاون التقني لصالح البلدان والمسائل التي لم تستقطب حتى الآن موارد مهمة.

٢٦. وسيتشارك المكتب بشكل وثيق مع الهيئات المانحة التي حوّلت سلطة التمويل إلى الممثليات القطرية الخاصة بها، مثل المفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية. وسيرتقي المكتب كذلك بالجهود الرامية إلى إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الجمعيات وشركاء التنمية من القطاع الخاص.

٢٧. وتعزيز قدرة الهيئات المكونة والموظفين فيما يتعلق بحشد الموارد وبناء شراكة ثلاثية لحشد الموارد لصالح أولويات ونتائج البرامج القطرية للعمل اللائق، سيبقى أمراً أساسياً في استراتيجية المكتب في الإقليم.

٢٨. وسيستخدم المكتب بشكل منتظم النتائج المستقاة من إجراءات الرصد والتقييم على مستوى المشاريع والبرامج، من أجل تحسين تصميم وتعزيز أداء المشاريع والبرامج الجديدة. كما سيقوم المكتب بزيادة استخدام تقييمات الأثر كجزء من إطاره للتقييم بحيث تعالج مسألة الاستدامة في تصميم التدخلات على نحو استراتيجي، وبالتالي تضمن تقديم العمل اللائق بشكل فعال من حيث التكلفة. وستُتخذ التدابير الرامية إلى ضمان التواصل ونشر التجارب والممارسات المستمدة من التعاون التقني الأفريقي، بغية تعزيز التجارب الناجحة مع بلدان أخرى.

سادساً - مشروع قرار

٢٩. ***توخياً لتسريع تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا، كما دعا إليه الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، يطلب مجلس الإدارة من المكتب أن يضع استراتيجية إقليمية لحشد الموارد، مع مراعاة النقاط المشار إليها في القسم خامساً من هذه الوثيقة.***

الملحق الأول

التعاون التقني من خارج الميزانية بحسب البلد في أفريقيا، للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (باستثناء المصروفات الإدارية)

البلد أو الإقليم	مجموع الإنفاق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١*	العدد الحالي للمشاريع	التمويل الحالي	حضور ميداني مكتب قطري =CO الفريق المعني بالعمل اللائق =DWT مكتب إقليمي =RO
إقليم أفريقيا	132 341	32	61 583	
الإقليم الفرعي لوسط أفريقيا	64	-	-	
الإقليم الفرعي لشرق أفريقيا	4 455	1	8 626	
الإقليم الفرعي للساحل الأفريقي	2 825	2	5 137	
الإقليم الفرعي للجنوب الأفريقي	10 643	1	2 049	
الإقليم الفرعي لغرب أفريقيا	5 266	-	-	
الجزائر	44	1	573	CO
أنغولا	515	2	624	
بنن	3 162	2	2 950	
بوتسوانا	927	1	588	
بوركينا فاسو	1 865	2	790	
بوروندي	858	1	375	
الكاميرون	5 109	5	4 317	DWT/CO
الرأس الأخضر	272	4	441	
جمهورية أفريقيا الوسطى	258	-	-	
تشاد	743	1	303	
جزر القمر	1 077	1	936	
الكونغو	560	2	469	
كوت ديفوار	285	-	-	CO
جمهورية الكونغو الديمقراطية	10 806	3	6 230	CO
جيبوتي	3	-	-	
مصر	3 059	7	14 313	DWT/CO
غينيا الاستوائية	-	-	-	
إريتريا	145	-	-	
إثيوبيا	4 903	8	2 304	RO/CO
غابون	796	1	47	
غامبيا	1 586	1	159	
غانا	8 779	6	3 209	
غينيا	224	-	-	
غينيا - بيساو	150	-	-	
كينيا	11 287	6	9 217	
ليسوتو	1 643	1	1 682	

البلد أو الإقليم	مجموع الإنفاق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١*	العدد الحالي للمشاريع	التمويل الحالي	حضور ميداني مكتب قطري =CO الفريق المعني بالعمل اللائق =DWT مكتب إقليمي =RO
ليبيريا	7 844	5	6 549	
ليبيا	90	-	-	
مدغشقر	40 794	7	19 298	CO
ملاوي	4 354	7	4 381	
مالي	10 655	5	5 306	
موريتانيا	445	1	227	
موريشيوس	101	-	-	
المغرب	7 325	1	651	
موزامبيق	9 833	12	8 895	
ناميبيا	734	3	1 318	
النيجر	4 851	-	-	
نيجيريا	1 996	-	-	CO
رواندا	700	2	842	
ساوتومي وبرنسيب	522	-	-	
السنغال	9 143	6	5 031	DWT/CO
سيشل	-	-	-	
سيراليون	2 605	4	2 508	
الصومال	22 632	9	8 880	
جنوب أفريقيا	16 212	9	19 061	DWT/CO
السودان	4 757	5	2 827	
سوازيلند	925	4	872	
جمهورية تنزانيا المتحدة	24 171	11	6 869	CO
توغو	4 907	2	5 185	
تونس	392	3	1 693	
أوغندا	7 505	5	5 649	
زامبيا	12 512	10	4 307	CO
زمبابوي	4 213	3	2 946	CO
مجموع أفريقيا	414 869	205	240 216	

* بيانات أولية.

الملحق الثاني

التعاون التقني من خارج الميزانية في أفريقيا بحسب النتيجة، لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (باستثناء المصروفات الإدارية)

النتائج الاستراتيجية	2010		2011*	
	$	%	$	%
الهدف الاستراتيجي: خلق المزيد من الفرص للمرأة والرجل تضمن لهما عملاً ودخلاً لائقين	33 158	*55.6*	30 827	*56.7*
١- **النهوض بالعمالة:** حصول المزيد من النساء والرجال على العمالة المنتجة والعمل اللائق وفرص كسب الدخل	19 294	*32.3*	14 460	*26.6*
٢- **تطوير المهارات:** تطوير المهارات يزيد قابلية العمال للاستخدام والقدرة التنافسية للمنشآت وشمولية النمو	4 352	*7.3*	6 296	*11.6*
٣- **المنشآت المستدامة:** المنشآت المستدامة تولد وظائف منتجة ولائقة	9 513	*15.9*	10 071	*18.5*
الهدف الاستراتيجي: تعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع	4 485	*7.5*	5 098	*9.4*
٤- **الضمان الاجتماعي:** يتاح لعدد أكبر من الناس فرص الحصول على إعانات ضمان اجتماعي أفضل إدارة وأكثر مساواة بين الجنسين	918	*1.5*	1 187	*2.2*
٥- **ظروف العمل:** يتمتع النساء والرجال بظروف عمل محسنة وأكثر إنصافاً	17	*0.0*	183	*0.3*
٦- **السلامة والصحة المهنيتان:** تتمتع المنشآت والعمال بظروف السلامة والصحة المحسنة في العمل	10	*0.0*	0	*0.0*
٧- **هجرة اليد العاملة:** يتمتع عدد أكبر من العمال المهاجرين بالحماية وبفرص الحصول على العمالة المنتجة والعمل اللائق	0	*0.0*	163	*0.3*
٨- **فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز:** عالم العمل يستجيب على نحو فعال لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	3 540	*5.9*	3 565	*6.6*
الهدف الاستراتيجي: تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي	1 818	*3.0*	677	*1.2*
٩- **منظمات أصحاب العمل:** يتمتع أصحاب العمل بمنظمات قوية ومستقلة وتمثيلية	0	*0.0*	0	*0.0*
١٠- **منظمات العمال:** يتمتع العمال بمنظمات قوية ومستقلة وتمثيلية	1	*0.0*	31	*0.1*
١١- **إدارة العمل وقانون العمل:** تطبق إدارات العمل تشريعات عمل محدثة وتقدم خدمات فعالة	292	*0.5*	259	*0.5*
١٢- **الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية:** يسهم الهيكل الثلاثي وإدارة سوق العمل المعززة في الحوار الاجتماعي الفعال والعلاقات الصناعية السليمة	1 525	*2.6*	387	*0.7*
١٣- **العمل اللائق في القطاعات الاقتصادية:** تطبيق نهج خاص بكل قطاع للعمل اللائق	0	*0.0*	0	*0.0*
الهدف الاستراتيجي: تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل	15 217	*25.5*	15 238	*28.0*
١٤- **الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية:** يصبح الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية معروفاً ومطبقاً على نطاق واسع	0	*0.0*	0	*0.0*
١٥- **العمل الجبري:** يجري القضاء على العمل الجبري	28	*0.0*	385	*0.7*
١٦- **عمل الأطفال:** يجري القضاء على عمل الأطفال، مع إعطاء الأولوية إلى أسوأ أشكاله	13 028	*21.8*	13 611	*25.0*
١٧- **التمييز في العمل:** يجري القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة	0	*0.0*	0	*0.0*
١٨- **معايير العمل الدولية:** التصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها	2 160	*3.6*	1 242	*2.3*
اتساق السياسات	4 980	*8.3*	2 568	*4.7*
١٩- **تعميم العمل اللائق:** تضع الدول الأعضاء نهجاً متكاملاً بشأن العمل اللائق في صميم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، بدعمٍ من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف				
المجموع	**59 658**	***100.0***	**54 408**	***100.0***

* بيانات أولية.